وزير الصحة بحث مع السفير الأميركي تعزيز التعاون المشترك

6

أكد أن العفو يطلب ولا يفرض

الغانم: لا إجراءات حول عضوية النواب المدانين قبل «التمييز»

ربيع سكر

أكد رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم أن المجلس لن يتخذ أي إجراء قبل صدور حكم التمييز البات بحق الاخوة النواب الذين صدرت بحقهم أمس أحكام من محكمة الاستئناف في قضية اقتحام المجلس ، في وقت شدد على أن العفو العام لا يأتي فرضاً بل يتم طلبه .

وأضاف الغانم في تصريح إلى الصحافيين أن درجات التقاضي لم تنته في قضية اقتحام المجلس ، مؤكدا ان حكم الاستئناف نهائي لكن ماذا لو تم اتخاذ إجراءات إسقاط العضوية بحق نواب استنادا إلى حكم الاستئناف ، وجرت الانتخابات التكميلية ونجح عضو آخر بدلا ممن أسقطت عضويته ثم جاء حكم التمييز المخالف لحكم الاستئناف فما الذي يمكن أن نتعامل فيه مع النائب الذي أعاد حكم التمييز له عضويته وحقه ؟وما الذي سنقوله للنائب الذي نجح في الانتخابات التكميلية؟ معتبرا ان هذا الوضع ليس منطقيا، مؤكدا ان لدينا سابقة مماثلة في مجلس سابق وتم خلالها انتظار حكم التمييز البات والذي هو القول الفصل الذي لا جدال فيه .

وذكر الغانم أن رفع الحصانة البرلمانية أثناء دور الانعقاد هي من أجل توجيه الاتهام والتحقيق مع العضو أما تنفيذ الاحكام القضائية فلا حصانة للنائب فيها .

وبسؤاله عن الدعوات الصادرة باستعجال العفو العام أوضح الغانم ان رأيه الشخصي هو أن أي طريق لا يحقق النتيجة المرجوة فلا فائدة منه ، وبأن ما يحقق النتيجة المرجوة أن العفو يُطلب ولا يُفرض ، «والجميع على بينة من معنى حديثي» ، مؤكدا ان أي شيء في هذا الاتجاه سيكون مرحبا به .

وسئل عن تأخر التشكيلة الحكومية وأثرها على انعقاد الجلسات فقال أنا أتعامل وفق اللائحة والسوابق الماضية، معربا عن استغرابه ممن يحرضون من خارج المجلس على تقديم استجوابات في حال تاخر تشكيل الحكومة عن مهلة الشهر .

وأضاف انه لا معنى دستوريا ولا قانونيا لمهلة الشهر ، وإلا لماذا لا تكون المهلة مثلا أسبوعين ولماذا لا تكون أكثر أو أقل ؟ مؤكدا ان مهلة الاسبوعين الدستورية لتشكيل الحكومة مرتبطة ببداية الفصل التشريعي ، وهذا لا يعني ابدا من حيث المواءمة السياسية إطلاق هذا الامر دون تحديد مدة.

وقال لدينا سوابق استهلك فيها تشكيل الحكومة مددا أكثر من المهلة الحالية ، وأحيانا في عهد من يحرضون حاليا على الاستجوابات لتأخر تشكيل الحكومة الحالية الذي هو أقل من المهلة التي تشكلت فيها في عهدهم ، فلماذا لم يعترضوا أو يقدموا حينها استجوابات او يتقدموا بإجراءات يطالبون بها نوابا حاليين ؟مضيفا أن البعض قد يستغرب ما يحدث من هذا البعض لكن بالنسبة لي لا أستغرب لأني أعرف ما هو هدفهم .

وعن دعوة البعض لعقد جلسات دون حضور الحكومة بهدف الضغط لاستعجال التشكيلة ذكر الغانم أن الامر الواضح أنه لا يمكن عقد الجلسات دون حضور الحكومة إذ لا معنى لجلسة بلا حكومة ، والسوابق على ذلك كثيرة بمختلف الرؤساء ، أما تشجيع رئيس الحكومة على سرعة تشكيلها فهذا حق مشروع ونحن نتمنى ذلك شريطة حسن الاختيار وان لا تطول المدة أكثر .

وعما يمكن أن يوجهه للنواب قال الرئيس الغانم ان التحديات الاقليمية والدولية هي التي تشكل الهاجس للمواطن الكويتي ويجب التركيز على مواجهتها ونتحمل مسؤولياتنا كرجال دولة وممثلين للأمة في مثل هذه الظروف الراهنة .

وسئل عن الاجراء في حال تأخر حكم التمييز فأجاب أنا ملتزم بالمادة 50 من الدستور منذ بدأت عضويتي ولن أعلق على أحكام القضاء .

الغانم يصرح للصحافيين

.. وفي حديث جانبي مع الكندري (تصوير: محمد صابر)

نتمنى أن يتم تشكيل الحكومة بأسرع وقت ممكن مع حسن الاختيار وانعقاد جلسة دون حضور الحكومة أمر لا معنى له

نستغرب ممن هم خارج المجلس ويحرضون ويدعون إلى تقديم استجوابات بعد مضي فترة شهر

الحصانة البرلمانية من الاتهام والتحقيق أما الأحكام القضائية وتنفيذها فلا حصانة للنائب في ذلك

ماذا لو اتخذت إجراءات إسقاط العضوية وتمت انتخابات تكميلية وبعد ذلك كان التمييز مخالفا لحكم الاستئناف؟

اجتماع آخر خلال أيام وفريقان نيابيان لوضع المقترحات ومتابعة أسر المدانين في «دخول المجلس»

اجتماع نيابي بمكتب الدلال لمناقشة الإجراءات بعد سجن الطبطبائي والحريش والمطير

النواب المجتمعون بمكتب الدلال امس

جانب آخر من الاجتماع (تصوير: محمد صابر)

ربيع سكر

اتفق 17 نائبا اجتمعوا بمكتب النائب محمد الدلال أمس على عقد اجتماع آخر خلال ايّام ولا يتعدى الأحد المقبل لمواصلة بحث تداعيات صدور حكم محكمة الاستئناف بسجن نواب حاليين وسابقين وعدد من الشباب في قضية اقتحام مجلس الامة وقرر النواب طلب لقاء سمو الأمير ، لمناقشة الموضوع مع سموه وتمنياتهم على سموه اصدار عفو عن المحكوم عليهم.

وقال النائب محمد الدلال عقب الاجتماع : ان» 17 نائبا تداعوا واجتمعوا بشأن صدور الاحكام علي نواب حاليين وسابقين وبعض المواطنين في قضية دخول مجلس الامة «،مبينا انه اعتذر البعض عن عدم الحضور بداعي السفر «

وذكر ان «صدور احكام ضد ابناء ورموز الكويت الوطنية مثلت صدمة «، لافتا الى أن»النواب الحضور عبروا عن احترامهم للأحكام «

وتابع: «رأى المجتمعين ضرورة عقد اجتماعات متواصلة»، لافتا الى انه «تم الاتفاق على تشكيل فريقين الاول بقيادة عبد الله الرومي ومحمد هايف لوضع الخيارات والثاني متابعة المساجين وعوائلهم».

واوضح الدلال ان «الاجتماع القادم لن يتعدى يوم الاحد المقبل وهناك تحرك مشترك لاحتواء الموقف «،مبينا ان «النواب الحضور اكدوا على قضية مهمة هي ان البلد تعيش في حال مخاطر «.

وعقب الاجتماع أيضا قال النائب د. عبد الكريم الكندري:» شهدت الكويت يوم امس يوما حزينا لا يسعد به احد ، واضاف :»اجتمعنا اليوم في مكتب النائب محمد الدلال وقررنا الاجتماع الاسبوع المقبل لتحديد خطواتنا «

واضاف:» كلنا ثقة في احكام القضاء وننتظر حكم التمييز واستقلال القضاء اصبح واجبا ولا احد يتصيد عليه» وعن العفو العام قال ان» الوضع الحالي يتطلب ويحتاج ضرورة صدور عفو عام فهو استحقاق وطني «

وردا علي النائب احمد نبيل الفضل قال الكندري :»الفضل لا يعرف الحركة الطلابية ولم يكن جزء منها «

وتابع الكندري: «أقول لرئيس الحكومة اذا لم تستعجل في تشكيل الحكومة في غضون الاسبوع القادم فان استجوابك جاهز، وادعو رئيس مجلس الامة الي عقد جلسات المجلس فأمامك مسؤولية تاريخية «

و قال النائب محمد هايف ان سجن النواب والشباب بدخول المجلس جاء صادما للشعب الكويتي ومن يبارك هذا لا يمثل الا نفسه والاصوات النشاز التي لا تريد لعجلة التنمية والاصلاح ام تستمر «،مؤكدا أن « هذا الامر يعيد الازمة للمربع الأول ويعيدنا الي ما قبل انهاء المقاطعة وكاننا في بداية الازمة السياسية وهذا عدم تقدير للامور ويدل علي قصر النظر «

وأشار إلى ان «اطفال المدارس سمح لهم بدخول قاعة عبد الله السالم وكلنا نعلم ان الامر مجرد صراع سياسي «،موضحا ان «قضية دخول المجلس كان ينبغي ان تنتهي سياسيا وليس في اروقة المحاكم « .

وذكر هايف ان «اجراء وزارة الداخلية بتشكيل فرقة من 40 ضابط وافراد للقبض علي نواب حاليين وسابقين ومواطنين فهذا امر فيه كيل بمكيالين وكلنا يعلم نوم وزير الداخلية ووزارته تجاه من صدرت ضدهم احكام في خلية العبدلي «.

و قال النائب الرياض العدساني، إنه رفض قانون العفو السابق، لأنه كان بصياغة غير واضحة، ولم يكن محددا، والعفو العام يأتي بعد الكوارث.

وأضاف العدساني في تصريح للصحافيين، أنه «حتى لو أقر المجلس قانون العفو العام من حق سمو الأمير رفضه، ولو أصر المجلس على القانون ربما يتم حل المجلس، كما حصل في موضوع زيادة الخمسين دينارا في وقت سابق.

وأوضح العدساني «قانون العفو الشامل غير واضح المعالم، وربما يشمل أحكام بالمخدرات وغيرها، أما العفو الخاص فهو يتم بالطلب من سمو الأمير، وأنا لست ضد العفو الخاص».

وتابع العدساني «الكويت مرت بقضايا سياسية وهناك من اندفع وخانه التعبير من الشباب، وليس هناك جريمة، ولو أخطأ الشخص يتم محاسبته وفق القانون، وسمو الأمير لديه من الحكمة وسعة الصدر الشيء الكبير، وهو أصلح بين دول الجوار فما بالنا مع أبناءه المواطنين».

وقال العدساني «البعض قد يكون خانه التعبير في فترة وظروف سياسية استثنائية، وأنا ضد دخول المجلس، ولكن في ذلك الوقت كان المجلس معطلا، ولم تكن هناك جلسات بسبب قضية الإيداعات».

وزاد «كان في ذلك الوقت قضايا تحويلات مليونية، وقضايا أخرى لم تتم إدانتها بسبب إجراءات الحكومة، وفي جلسة الإيداعات بعض النواب في مجلس 2009، قالوا إنهم سوف يرفعون ضدي شخصيًا قضايا، ولكنهم حتى الآن لم يرفعوا قضايا». وأوضح أن «هناك أكثر من طريق إما انتظار محكمة التمييز، ونحن نثق بالقضاء، ولا نريد الخوض في تفاصيل القضية، وهذا الحكم لا يعتبر باتا إلا بعد حكم التمييز، والعفو الشامل يجب أن يحدد، ووفق قناعاتي أنا مع العفو الخاص ويكون بمرسوم حسب المادة 75، وسمو الأمير سبق وأن أعفى عن أبناءه من الشعب الكويتي».

وقال «يجب أن نراعي الاشخاص الذين صدر بحقهم أحكام بسبب مواضيع سياسية، والأزمة ليست من الآن بل بدأت منذ سنة 2011، وليست فقط قضية دخول المجلس، بل أن هناك قضايا عديدة مرتبطة بها ، وأنا رفضت العفو الشامل لأن هناك قضايا كثيرة ربما تبرأ مجرمين، وسراق مال عام، وأصحاب جرائم أضرت بالمواطنين والمقيمين». وختم قائلا «أسأل الله أن يهون على الشباب الذين تم الحكم عليهم وأن يفك عوقهم».

17 نائبا حضروا الاجتماع

النواب الحضور بمكتب الدلال هم : محمد الدلال، شعيب المويزري، خالد العتيبي ، عبدالكريم الكندري، مبارك الحجرف، رياض العدساني، محمد هايف ، عبدالله الرومي، علي الدقباسي، ثامر السويط ، نايف المرداس ، ماجد المطيري ، اسامة الشاهين، عبدالله فهاد، عمر الطبطبائي، ومحمد الحويلة وناصر الدوسري.

أبل: نرفض انتهاك حرمة المنازل لضبط المدانين باقتحام المجلس

قال النائب خليل أبل في تعليقه على احكام محكمة الاستئناف في قضية اقتحام مجلس الامة: «نحن مع تطبيق القانون ونرفض انتهاك حرمات المنازل والأسر بحجة إلقاء القبض على المحكومين وتنفيذ الأحكام عليهم أو التحقيق مع ذويهم».

ترتب عليها آثار سلبية على المال العام وضياع الحقوق المالية للدولة

الميزانيات: مخالفات للجهات الحكومية دون حلول جذرية أو محاسبة للمسؤولين عنها

اجتماع لجنة الميزانيات (تصوير: محمد صابر)

ربيع سكر

أصدرت لجنة الميزانيات والحساب الختامي بيانا حول اجتماعها أمس مع جهاز متابعة الأداء الحكومي. وأكدت اللجنة ضرورة إعادة النظر في مفهوم المتابعة الذي يقوم به الجهاز حاليا والمقتصر على رفع التوصيات لمعالجة الملاحظات التي يسجلها ديوان المحاسبة على الجهات الحكومية، خاصة وأن كثيرا منها تتكرر سنويا دون وجود حلول جذرية لتلافيها أو محاسبة جادة للمسؤولين عنها.

وأضافت اللجنة أنه وفقا للعرض المرئي الذي تقدم به الجهاز فقد بلغ إجمالي عدد المخالفات للجهات الحكومية 804 ملاحظات، منها 122 ملاحظة مالية خالفت فيها الجهات الحكومية الإجراءات المالية والمحاسبية.

وأشارت اللجنة إلى أنه ترتب على ذلك أثر مالي سلبي على المال العام وضياع الحقوق المالية للدولة، وهي أمور بحاجة إلى جهود حقيقية لتصويبها لاسيما وأن هذا الجهاز يشرف على أعماله سمو رئيس مجلس الوزراء.

وأوضحت اللجنة أن إحدى السبل في تقليل ملاحظات ديوان المحاسبة هو تفعيل قرار مجلس الوزراء بشأن إنشاء مكاتب للتدقيق الداخلي وإلحاقها بأعلى سلطة إشرافية، لاسيما وأن بعض الجهات الحكومية ما زالت لا تطبق هذا القرار وأن بعضها لديها مكاتب تدقيق داخلي ملحقة بدرجات وظيفية متدنية أو تنفيذية خلافا لنص القرار.

ولفتت اللجنة إلى أن 40% من الجهات الحكومية التي أنشأت تلك المكاتب غير فعالة وفقا لتقييم ديوان المحاسبة، الأمر الذي يتطلب دراسة العقبات لهذه القضية والعمل على معالجتها.

ورأت أن هناك كثيرا من القضايا الرئيسية يتطلب متابعتها كتضخم الجهاز الحكومي والتي سبق أن طرحتها اللجنة كقضية منفصلة في اجتماعها مع سمو رئيس مجلس الوزراء في دور الانعقاد السابق، وقد أوصت اللجنة آنذاك بأن يكون تقرير ديوان المحاسبة بشأن التداخل والتشابك بالجهات الحكومية محل اهتمام من قبل مجلس الوزراء والتي من شأنها ترشيد المصروفات في الميزانية.

وأكدت اللجنة استعدادها لتبني أي متطلبات تشريعية تصب في تعزيز دور الجهاز والذي من المفترض أن يكون دوره مرتبطا بقياس مؤشرات الأداء الحكومي بشكل حقيقي وملامس للواقع، مع ضرورة وجود صلاحيات ملائمة للجهاز لمحاسبة المقصرين.